

اثر الخصخصة على الموازنة الفدرالية في العراق

المحاسب القانوني الدكتور ستار جابر خلاوي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

Abstract

The case of privatization take of attention on the countries because the successful of the try for more countries that apply this concept that means remove royalty the public sector to the private sector and the government which apply part of socialist model it try now to head by private model.

the objectives of privatization for resume the projects lose and the governments heavy in public projects that have many problems for example economic problems socialist problems and the political problems how make the control to this projects very difficult to this reason the governments search about economy model make the management very effectiveness

Important we cannot transfer to privet sector without evaluation public companies and classify this companies to lose companies and profit companies And this use decided to classify the companies

this evaluation.

be profit _ profit (lose_ profit) this coming after marketing study after marketing.

The research contain to three objects the first one tidy research and the whorled tempt in privatization .

The second contain define the privatization and the type of it and there'd discusses the future of privatization in Iraq and the last conclusion and recommendations.

المقدمة

أصبح نقل الملكية العامة إلى الملكيات الخاصة ظاهرة تجتاح العالم فبعد قرن من التجربة مع نماذج مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي أصبح هناك اقتناع بعدم تدخل الدولة بعمق في الحياة الاقتصادية وان تترك فرصة اكبر للقطاع الخاص حتى إن تيار الخصخصة أصبح يجتاح بوضوح الدول الرأسمالية ذاتها كما إن كثير من الدول الاشتراكية تشهد الآن إصلاحات اقتصادية جذرية .

أما تلك الدول التي كانت تجرب جزئيا بعض النماذج الاشتراكية فهي تحاول الآن تعديل تجربتها بما يفيد الاتجاه ناحية النموذج الرأسمالي

إن اتجاه الدول النامية نحو الخصخصة هو لقناعتها إن التجربة ناجحة في الدول التي طبقتها وهي دول متقدمه وكان هدفها التخلص من المشروعات الخاسرة حيث إن هذه الدول مثقلة بأعباء المشروعات العامه التي تعاني من الاداره السيئة ويزداد الأمر سوءا لكون الدول النامية مثقلة بمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعل اشرافها على المشروعات العامة أمرا ثقيلا وغير كفوء من هنا تأتي الرغبة لايجاد نموذج اقتصادي يوفر الكفاءة في الاداره

ومن المهم الاشاره الى انه لايمكن التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص مالم يتم تحديد وضع الشركات العامه وتقييمها حيث ان التقييم سيؤدي الى تصنيف الشركات الى رابحه / رابحه او خاسره

/اربحه او خاسره / خاسره وياتي ذلك من خلال اجراء دراسات السوق والانتاجيه والمؤشرات الماليه وتستخدم كلها لاتخاذ قرار بتصنيف الشركات والمشروعات العامه في مجموعات .

يتناول البحث موضوع الخصخصة كحاجه للنهوض بالاقتصاد العراقي لما تسببه خسارة الشركات في القطاع الصناعي خصوصا من تاثير سلبي على نمو الاقتصاد حيث ان مشكلة البحث تتناول الاموال المصروفة من قبل وزارة الماليه لشركات القطاع الصناعي كمنح دون ان يكون للشركات أي دور في ردد الاقتصاد العراقي .

تضمن البحث اربعة مباحث الأول تناول تجارب الدول في الخصخصة إما الثاني تناول الاطار الفكري للخصخصة من خلال مفهوم ومراحل وأساليب الخصخصة في حين تناول المبحث الثالث اثر الخصخصة على الاقتصاد العراقي وكذلك المجالات الجديدة التي شملتها الخصخصة إما الرابع فتناول تمويل وزارة الماليه لشركات القطاع الصناعي وماله من اثر سلبي على الاقتصاد العراقي وخلاصة البحث والاستنتاجات والتوصيات كانت خاتمه للبحث .

مشكلة البحث

نتيجة الخسائر الكبيره التي لحقت بشركات القطاع العام وعدم استفادة الاقتصاد الوطني من تلك الشركات وكذلك الاعباء الكبيره التي تتحملها الدوله من خلال دعم تلك الشركات من الموازنه العامه من خلال تقديم المنح لها لغرض حصول العاملين على رواتبهم حيث انفقت وزارة الماليه من السنه الماليه 2004 ولغاية 2010 مبلغ بحدود 3 ترليون دينار عراقي كمنح لشركات القطاع الصناعي فقط مما ادى الى ائثال كاهل الموازنه العامه للدوله دون وجود مردود اقتصادي من تلك العمليه.

اهداف البحث

- 1_ ترسيخ دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ومساهمته الفاعله في رفع المستوى المعاشي للافراد وتوسيع دور الملكيه الخاصه
- 2_ خلق الرفاهيه الاجتماعيه للفرد من خلال زياده مدخولاته
- 3_ التخلص من ركام الماضي والشركات الخاسره التي تثقل كاهل الاقتصاد العراقي والموازنه العامه بنفقات يمكن توجيهها الى قطاعات اخرى
- 4_ محاوله التوصل الى افضل الطرق في الخصخصة التي تتناسب مع طبيعه المجتمع العراقي مع الاخذ بنظر الاعتبار ماتراكم من الاتكال على الحكومه في الكثير من الامور الاقتصاديه .

فرضية البحث

استند البحث على فرضيه مفادها ان الخصخصة في القطاع العام تسهم في نمو الاقتصاد العراقي من خلال التخلص من الشركات الخاسره التي تؤدي الى اضعاف الاقتصاد واثقال كاهل الموازنه الفدراليه بدون ان تجني الدوله اية منافع من تلك المنح التي تقوم بصرفها سنويا

مصادر المعلومات

- 1_ الكتب والمجلات العربيه والاجنبيه
- 2_ البحوث العربيه والاجنبيه
- 3_ كتب رسميه صادرة من وزارة الماليه لتمويل القطاع الصناعي
- 4_ دوره تدريبيه مقامه في المملكه الاردنيه الهاشميه في موضوع الخصخصة لفترة اسبوعين شارك بها الباحث

اهمية البحث

اهمية البحث ناتجة من ان الاقتصاد العراقي مقبل على طفرات نوعيه كبيره من خلال دخول العراق الى منظمة التجاره العالميه لذا لا بد من ايجاد السبل الكفيله بالنهوض بالاقتصاد لمواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم من خلال اقتصاد السوق وواحد من هذه السبل هي الخصخصة للقطاع العام بشكل منطقي وعقلاني يضمن الرفاهيه الاجتماعيه للفرد والتخلص من البطاله بكافة انواعها

المبحث الاول

التجارب العربيه والاجنبية في الخصخصة

اولا التجارب العربيه

أ تجربة جمهورية مصر العربيه

ياخذ موضوع التحول للقطاع الخاص ابعاد كبيره في مصر حيث يدور حوله جدل لم ينته بعد بل تتزايد حدته يوما بعد يوم , ويرجع السبب الرئيسي في هذا الجدل الى ان هذه القضية تمس والمتبع لنشأة القطاع العام في مصر يجد انه نمى في ظل ثورة 23 يوليو 1952 والتي رات في نموه وسيله لسيطرتها على وسائل الانتاج بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع مستوى المعيشه (القاضي واخرون :1995:30).

وشهدت الستينات تزايد كبير في عدد شركات ومؤسسات القطاع العام نتيجة تاميم الكثير من هذه المؤسسات والشركات وحتى عام 1974 حيث بدت سيطرة القطاع العام واضحه على كافة وسائل الانتاج وامتد نشاطه الى سائر الانشطة الاقتصادية .

ومع بداية الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 ظهر اتجاه ينادي بضرورة تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص لما يعانیه من تدهور وانهيار وماينجم عنه من خسائر فادحه تعاني منها شركاته ومؤسساته وعدم قدرته على مسايرة اهداف التنمية وربما كان معوقا لها وعبئا عليها واستمراره يعني المزيد من الاستنزاف للموارد الاقتصادية والاجتماعيه للدولة

ففي الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات في القطاع العام 110 مليار جنيه مصري لم تتجاوز الارباح التي يحققها سوى 300 مليون جنيه قفزت الى 600 مليون جنيه في السنوات الاخيره وهذه الارباح تعتبر ضئيله جدا طبقا للنظريات الاقتصادية في حساب الاستثمار والعائد لانه من المفروض ان يصل عائد تلك الاستثمارات 8 مليار جنيه على الاقل (مجلة المجله : 1987 , الشركه السعوديه للابحاث والتسويق)

واجهت عملية الخصخصة في مصر بعض الصعوبات منها

ا: تواضع سوق الاوراق الماليه لتوقف نشاطه اعوام طويله وندره الخبراء العاملين في هذا المجال

ب: عدم تعبئة الراي العام بقبول التحول نحو الخصخصة

ج: تواضع الخبره وندره الخبراء في مجال التفاوض وابرار العقود

وقد اتخذت الحكومه مجموعه من الاجراءات مهدت للبدء في تنفيذ برنامج الخصخصة بعد عام 1991 يمكن ايجازها بما يلي

ا: توحيد اسعار صرف الجنيه المصري واستقراره وتحفيز الاستثمار من خلال سن القانون رقم 230 لعام

1989

ب: تحرير معدلات الفائده تدريجيا للتخفيف من ضغوط التضخم

ج: ترشيد الدعم للسلع والخدمات وتحديثه

د: اصدار قوانين جديده ومتطوره لسوق الاوراق الماليه والمصارف

ان الخصخصة في مصر تسير بمعدلات جيدة حيث تم بيع 1673 مشروعا صغيرا ومتوسطا كانت مملوكة للدولة الى القطاعين الخاص والتعاوني كما تم بيع 3 شركات عامه بالكامل للقطاع الخاص وكذلك بيع عدة فنادق اهمها ميريديان القاهرة وشيراتون الغردقة كما تم طرح اسهم 16 شركه للجمهور وتمليك 11 شركة اشغال عامه للعاملين فيها

كذلك عمدت الحكومة في منتصف فبراير 1996 الى الاعلان عن خطه لبيع 72 شركه عامه أي حوالي ربع عدد شركات القطاع العام التي لم يتم خصخصتها الى الان ومن بين الشركات التي ستطرح للخصخصة 15 شركه في مجالات الصناعات الغذائية والهندسيه ستطرح للبيع بالكامل و 36 فندقا مملوكا للقطاع العام وايضا 9 بواخر (عجلان, 1996: 115) علما ان الحكومة لن تبيع هذا العدد من الشركات دفعه واحده لان الاسراع بالبيع ينطوي على خطر تخفيض اسعار البيع عن قيمتها السوقيه الحقيقيه

ب تجربة الجمهورية التونسية

كانت المؤسسات العامه اول من تاتر بالازمات التي عرفها الاقتصاد التونسي حيث سجلت عجزا متزايدا في وقت كانت فيه الدوله نفسها غير قادره على تحقيق التوازن في الموازنه العامه وكان من المعلوم سلفا ومنذ فتره طويله بانه لايمكن تحقيق التصحيح الا باعادة هيكله المؤسسات وان عمليات العلاج الوقتيه لم تكن كافيه لذلك

ومنذ بداية الثمانينات استقر الراي في اطار المخطط السادس على وضع برنامج لاعادة هيكله القطاع العام يرمي اساسا الى تحديد اطار تدخل الدوله وكذلك اعاده هيكله محفظة مساهمتها حيث جاء القانون رقم 72_85 الصادر في 20 تموز 1985 ليضبط مفهوم المؤسسه العامه بانها المؤسسه التي تملك الدوله او الهيئات العامه فيها بنسبه 34% من راس مالها على الاقل

وقبل صدور اللائحه التنفيذييه لهذا القانون تطورت الاراء في هذا المجال وذلك اثر الازمه الاقتصاديه والماليه التي عرفتها البلاد سنة 1986 حيث نضجت الفكره بتخلي الدوله عن بعض قطاعات الانتاج اذ جاء القانون رقم 47_87 الصادر في 2 اب 1987 لكي يرسم الاطار العام لاعادة هيكله المؤسسات العامه من منظور الاعتماد التدريجي على القطاع الخاص (المنجي, 1992: 61)

حيث خضعت ثلاث شركات كبيره الى عملية اعاده هيكله واسعه النطاق ادت الى بيع الجزء الاكبر منها الى القطاع الخاص

1_ الشركه العامه لصناعة النسيج (سوجسيتكس) في مرحله اولى تجزات هذه الشركه الى عدة وحدات (sitex) وهي شركه مختصه في النسيج وانتاجها مخصص للتصدير (tissmok) للغزل والنسيج وانتاجها مخصص للسوق المحليه (siter) لاتيامة المنسوجات للسوق المحليه ايضا وكذلك مجموعه اخرى تعمل في الملابس الجاهزه للسوق المحليه والتصدير وقد ادت اعاده هيكله هذه الشركات الى تسهيل عملية البيع للقطاع الخاص بدرجه كبيره اذ جعلت الوحدات الصغيره في متناول امكانيات القطاع الخاص .

لقد اظهرت متابعة تطبيق القرارات المتخذة في اطار الخصخصة ان 48 مؤسسه عامه تم تخصيصها كليا او جزئيا حتى 1995 منها 20 شركه بيعت اسهم لمساهمين وهناك مؤسسات عددها 15 تمت تصفيتها (المنجي, 1998: 70)

سجلت المؤسسات العامه التي تمت خصخصتها حتى الان نتائج مشجعه في التنميه والتطوير وتحسن قدرتها الانتاجيه واحداث قفزات نوعيه في الانتاج كما تقبل الراي العام التونسي مسار عمليات الخصخصة اما نقاط الضعف اتسمت بقصور الاعلام في مواكبة عمليات الخصخصة وكذلك تم التركيز في عمليات الخصخصة على الشركات الخاسره وعدم تطوير السوق الماليه وكذلك الفشل في جذب المستثمر الاجنبي (باجمال,

1998: 2)

ثانيا- التجارب الدولية أ- التجربة البريطانية

تجمعت اسباب النجاح لتجربة الخصخصة البريطانية وذلك بسبب ان الحكومة اخذت دور ايجابي في اتجاه التحرير الاقتصادي وتشجيع المنافسة كما ان التجربة ركزت على الاعلام الموجه الى الشعب والى العاملين في المشروعات التي تمت خصخصتها وشجعت سوق الاوراق المالية القادر على تحويل المدخرات الى استثمارات في الشركات الجديدة ومن خصائص التجربة البريطانية .

1- عدم اقتصارها على القطاع الصناعي حيث امتدت الى قطاعات الخدمات كالبريد والغاز والكهرباء والسكان

2- اتبعت الاسلوب التدريجي في الخصخصة

3- استخدمت حملات اعلامية مكثفه الى الشعب والى المستثمرين

4- تهيئة مناخ تشريعي وسياسي واقتصادي في ان واحد . ومن الفئات التي استقادت من التجربة قيام المؤسسين بشراء نصيب الدولة من الاسهم وعلى الاقل جزء منها كذلك شجعت الدولة العاملين على شراء اسهم الشركات والهيئات التي يعملون بها وتم اعطائهم الاولوية بالشراء .

ووضعت بعض الشروط والقيود على المستثمرين الاجانب مثل ان لا تزيد حصة المساهمه عن 15% من اجمالي اسهم المشروع وعدم المشاركة في مجلس ادارة الشركة (شحاته, 1995: 45) ونتيجة تجربة الخصخصة البريطانية تحققت نتائج اقتصادية واجتماعيه منها

1- ارتفاع معدلات الربحيه

2- استقلالية القرارات الاداريه

3- تحسن اداء العاملين والموظفين

4- زيادة الاصدارات الجديده للاسهم

5- ارتفاع اسعار الاسهم

6- تخفيف العبء المالي على الموازنه العامه للدولة

7- توسيع قاعدة الملكيه بين عدد ضخم من البريطانيين حتى الفقراء منهم حيث وصل عدد المساهمين الصغار في شركة الغاز الى 3 مليون مساهم بريطاني (ستيف هانكي ,

1992: 77)

ب- تجربة فرنسا

من ضمن برنامج الحزب الجمهوري 1987 تبنى سياسة التحول الى القطاع الخاص عندما تاكد امكانية عودته للحكم مره اخرى وقد وعدت هذه الحكومه بتطبيقه على كل الاجهزه والمؤسسات التي تم تامينها منذ الحرب العالميه الثانية اما الحكومه الاشتراكيه السابقه فقد بدأت بالفعل في تنفيذ برنامج للتحول للقطاع الخاص عندما قامت ببيع اجزاء من المؤسسات بعد ان بلغت خسائرها حوالي 37 مليون فرنك فرنسي وعلى سبيل المثال تم بيع الجزء الاكبر من اصول وممتلكات شركة رينو لصناعة السيارات كما تم بيع معظم فروع شركة ماترا للصناعات والمعدات والسيارات .

ج- تجربة تشيلي

استخدمت تشيلي طريقه في الخصخصة وهي البيع للعاملين والاداره حيث يحصل العاملون والاداره على كل الشركه او نسبة معينه منها وتتمتع هذه الطريقه بعدد من المزايا منها

1- هناك دعم سياسي وشعبي حيث لاتحتاج الحكومه الى الدخول في مفاوضات مع المستثمرين لكي تحصل على ضمانات حول مستقبل العمال وتترك القضيه للعاملين والاداره

2- تعد هذه الطريقه مناسبه لتحويل ملكية الشركات التي يصعب بيعها باي من الطرق الاخرى

3- تمثل هذه الطريقة حافزا لرفع الانتاجيه وتخفيض التكاليف لانها توحد بين مصالح العاملين والاداره
4- تعد هذه الطريقة اداة فعاله لتوسيع قاعدة الملكيه

اما العيوب التي رافقت هذه الطريقه فهي انها غير عادله لانها تطبق على الشركات دون التفرقه بين الشركات الرباحه والخاسره وكذلك عدم قدرة العاملين والاداره على ادخال تكنولوجيا جيده مما يؤدي الى عدم تحسن الكفاءه الانتاجيه للشركه لذلك فان عمليات البيع في شيلي اتجهت الى الشركات الصغيره التي تعتمد على عنصر العمل في العمليه الانتاجيه (الصادق واخرون, 1995: 14)
تم استخدام هذه الطريقه في تشيلي خلال ثمانينات القرن الماضي لغرض توسيع قاعدة الملكيه حيث ساهم حوالي 35% من قوة العمل في القطاع العام في عمليه الشراء وقامت الحكومه باعطاء الاولويه للعاملين عند عرض اسهم الشركات للبيع ولكنها وضعت قيود تشريعيه عند البيع للعاملين بحيث يكون غير مسموح للأفراد او أي مجموعه منظمه من العاملين حيازة اكثر من 20% من اسهم الشركه المراد بيعها ولتشجيع العاملين على الشراء اصبح من حقهم استخدام موارد معاشاتهم في شراء اسهم الشركات وتستخدم موارد المعاشات كضمان للاقتراض من الهيئه الحكوميه المشرفه على عمليات الخصصه وبسعر فائده اقل من السعر السائد في السوق ويمكن للعاملين اعاده بيع اسهمهم مره اخرى للهيئه اذا شعروا ان العائد على الاستثمار في هذه الاسهم غير مناسب وتكون الهيئه ملزمه بالشراء

المبحث الثاني

الإطار الفكري للخصصه

اولا- مفهوم الخصصه

تعددت المفاهيم التي تحاول ان تحدد معنى الخصصه وتدور هذه المفاهيم حول ثلاثة اتجاهات
اولا: الخصصه تعني توسيع الملكيه الخاصه ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد ومفهوم توسيع الملكيه الخاصه اصبح مفهوما متبعيا بواسطة العديد من الدول ويتم ذلك من خلال قيام الدوله بتصفية القطاع العام كليا او جزئيا او عن طريق عقود الايجار ومنح الامتيازات ويشير توسيع الملكيه الخاصه الى عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي وانما يشير الى انخفاض نصيب الدوله نسبيا وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص
ثانيا: الخصصه تعني التخلص من الوحدات الخاسره في القطاع العام عند تحويلها للقطاع الخاص حيث انها ستحقق انتاجيه وربحيه اعلى
ثالثا: الخصصه تعني الرغبه في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي باعتبارها فلسفه اقتصاديه واجتماعيه بدأت تنقلص في العالم وذلك في نظير التحول نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد ودول اوربا الشرقيه اتبعت هذا المفهوم وطبقته لانه المفهوم الذي يناسب ظروفها بل ان الدول التي مازالت تتمسك بالنموذج الاشتراكي مثل الصين وكوبا بدأت بالفعل وبصوره بطيئه تبني هذا المفهوم (يسري, 1992: 45)
(ويرى الباحث على الدول التي تتبنى مفهوم الخصصه ان تحدد الاساليب التي تتبعها في الخصصه لكي تكون الخطوات التنفيذيه التي ستقوم بها مؤديه الى الهدف من الخصصه

ثانيا- اسباب الخصصه ودوافعها

- 1- الدافع الاقتصادي : الانظمه الاقتصاديه الحرة التي تعتمد على اليات السوق والمنافسه تزيد من الكفاءه وترفع فعالية ومعدلات الاداء وتزيد من الجوده وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة
- 2- الدافع المالي : تعاني الكثير من الدول من الابعاء الملقة على عاتق الميزانيه العامه وتحاول تخفيض الانفاق العام قدر الامكان ولايمكن ان يتم ذلك الا من خلال تخلص الدوله من الانشطه

العامه وجعل القطاع الخاص يقوم بها لذلك فان برامج الخصخصة تهدف الى تخفيض الانفاق العام والتخلص من التدفق الخارجي في صورة قروض لانقاذ الاعسار المالي للشركات العامه الخاسره

3- الدافع السياسي والقانوني : تؤدي الخصخصة في ظل اسواق مفتوحة الى القضاء على الشعارات السياسيه الرنانه والتي يميل البيروقراطيين والاشتراكيين استخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحه ولكن ثبت فشلها

4- الدافع الاجتماعي : يرى البعض ان الخصخصة ربما تكون الوسيله المناسبه لتحقيق مزيد من الحريه الشخصيه ويجاد الحافز الشخصي على الانتاج والقضاء على السلبيه وعدم الالتزام (سلامه, 1992: 215)

ويرى الباحث ان الخصخصة تؤدي الى القضاء على الظواهر الفاسده والتي تتمثل بصور المحسوبيه وعدم المحاسبه على الاهمال في القطاع العام لعدم وجود الحرص الكافي على المال العام وادارته ويعتقد الباحث ان القطاع الخاص هو الاقدر على محاسبه العامل الذي يقصر في عمله وكذلك يمكن ان تكون الخصخصة وسيله بيد الدوله ان ارادت القضاء على الفساد الاداري والمالي وغير ذلك من المشاكل التي تتعلق بالقطاع العام

ثالثا- مراحل الخصخصة

- يمكن تسميتها استراتيجيات التحول للقطاع الخاص ويمكن تلخيصها بما يلي
- 1- انتهاء ملكية الدوله : في هذه الاستراتيجيه ترغب الدوله في انتهاء ملكيتها للمشروعات او الممتلكات العامه وتعني انتهاء حياة او تحويل الشكل القانوني لها او ردها الى اصحابها الاصليين اذا كانت قد امنت من قبل ويتضح من هذه الاستراتيجيه ان نية الدوله للخصخصة نية واضحه ومباشره وايجابيه وسريعه (دفعه واحده)
 - 2- التوكيل او التفويض : بهذه الاستراتيجيه تقوم الدوله بتوكيل القطاع الخاص بالقيام بالنشاط نيابة عنها ويعني هذا عدم خروج القطاع العام او الدوله من الصوره يعني دورها مستمر بالاشراف على القطاع الخاص بالاضطلاع بالمهمه
 - 3- الاحلال : تقوم الدوله باحلال القطاع الخاص محلها في اداء النشاط ويعني هذا ان الدوله تعطي فرصه للقطاع الخاص ان يظهر وينمو طبيعيا في انشطه الدوله وسعي الحكومه في الخصخصة وفق هذه الاستراتيجيه هو سعي غير مباشر وغير صريح ويتم التحول بشكل تدريجي وببطء (peter j , 1989:47)

ولتتبع الاستراتيجيات السابقه عدة طرق فرعيه كما يلي

انتهاء ملكية الدوله	divestment
البيع	sale
الهبه	Donation
التصفيه	Liquidation

التوكيل او التفويض	Delegation
العقود	Contract
الامتياز	Franchise
الدعم	Grants
الكوبونات	Vonchers
الالزام	Mandate

Displacement	الاحلال
Default	اهمال الخدمة
Accommodation	التسوية الثنائية
Deregulation	تخفيض القوانين
(Madsen, 1988: 35)	

رابعاً- محاذير الخصخصة

- 1- لاتزد الايرادات الى اقصى حد فحسب بل هيئ بيئة تنافسية
- 2- لاتجعل الاحتكارات الخاصة محل الاحتكارات العامة
- 3- لاتتبع عن طريق اجراءات تقديرية وغير واضحة بما يثير ادعاءات بوجود فساد ومحسوبية
- 4- لاتستخدم متحصلات البيع في تمويل عجز الميزانية بل سداد الدين القومي
- 5- لاتزحم الاسواق المالية بقروض عامه في وقت تصفي فيه الاستثمارات العامه
- 6- لاتقدم وعودا كاذبه للقوى العامله بل دربها من اجل صناعات جديده
- 7- لاتعتمد على الاوامر التنفيذيه فحسب بل اوجد توافقا سياسيا في الاراء

(تقرير التنمية البشرية، 1993: 50)

خامساً- انواع الخصخصة

- أ-الخصخصة التلقائية : وهي قيام الدوله بتشجيع القطاع الخاص دون المساس بالقطاع العام بل يترك للقطاع العام اعادة تنظيمه , فاذا افترضنا تعاظم نصيب القطاع الخاص في الناتج الاضافي سنه بعد اخرى , فان نصيبه في الناتج القومي يزداد الى ان يصبح له الاغلبيه النسبيه بعد مضي فتره معينه من الزمن وهو مايسمى بالخصخصة التلقائية
- ب- الخصخصة الهيكلية : وهي قيام الدوله بتقليص حجم القطاع العام من خلال عدة اساليب منها البيع والتاجير والمشاركه او عقود التشغيل او التصفيه
- ج- الخصخصة المؤقتة : يرمي هذا النوع من الخصخصة لتحقيق الاهداف السياسيه قصيره المدى لاحزاب وسياسيين وجماعات وهذه الجماعات تسعى الى تغيير توازن القوى عن طريق كسب الحلفاء ومكافاة المؤيدين
- ء – الخصخصة البنويه : وهي تلك المتبعه حاليا في دول اوربا الشرقيه والتي تهدف الى اعادة تشكيل المجتمع باكملة عن طريق التغيير الجذري للمؤسسات الاقتصاديه والسياسيه عن طريق تغيير طبيعة المصالح الاقتصاديه والسياسيه

سادساً- مزايا وسلبيات الخصخصة

أ- مزايا الخصخصة

- 1- منافع للاقتصاد القومي حيث ان القطاع الخاص لديه الكفاءه في الاداره وفي وضع الاهداف واتخاذ القرارات العقلانيه وتلك المنافع يمكن ايجازها بما يلي
- أ- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتج وتخفيض التكلفة وتخفيض اسعار البيع ويرافق ذلك زيادة الدخل
- ب- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الاموال من الخارج والداخل بشراء الاسهم والسندات المطروحه

ج- تخفيض معدلات التضخم بشكل جذري من خلال زياده في الانتاج الوطني وارتفاع قيمة العملة الوطني

2- منافع للقطاع الخاص حيث ستؤدي خصخصة المؤسسات العامه الى تشجيع واستقطاب الادخارات الوطني والسيولة الفائضه وتوظيفها في استثمارات منتجه وفرص جديده بدلا من توظيفها نحو مضاربات غير منتجه وتعريضها للمخاطر (العسلي ، 1995 : 3)

3- منافع للدولة وتنحصر في رفع العبء عن كاهل الدولة والذي يتمثل بادارة القطاع العام وتمويله واستثماراته الراسماليه وخسائره التشغيليه المستمره وكذلك حصول الدوله على ايرادات جديده من حصيلة بيع المؤسسات العامه او الاسهم العاديه وهذا يساهم في دعم موازنة الدوله وتقليص عجز الموازنه

4- تحويل المؤسسات العامه الى شركات مساهمه واصدار اسهم وسندات يؤدي الى انشاء مؤسسات ماليه متخصصه في ادارة الاصدارات الاوليه لاسهم وسندات الشركات

5- تخفيض التدخلات في اعمال جهاز السوق حيث يتضمن برنامج الخصخصة خطه محدده بشأن التخفيض التدريجي للتدخلات والتسعير الجبري (الميداني، 1995: 15)

6- القضاء على الفساد المرتبط بالقطاع العام ومايترتب عليه من اختلالات اقتصاديه واجتماعيه داخل المجتمع

ب- سلبيات الخصخصة

بالرغم من الايجابيات التي تم ذكرها فهناك اثار سلبيه التي يجب اخذها بنظر الاعتبار وهي كالآتي
1- ليس هناك مايدعو الى الاطمئنان الى القطاع الخاص بسبب ان القطاع العام يلعب دور رئيسي في التنمية الاقتصاديه ويكفل بناء قواعد متينه للنهضة الاقتصاديه

2- القطاع العام وحده معني بقيام الصناعات الاستراتيجية

3- القطاع العام ضروري ليتولى الاحتكارات الطبيعيه والخدمات العامه

4- القطاع العام يمنع الاحتكارات الخاصه وتركيز الثروه كما يحول دون وجود مراكز قوى اقتصاديه تستغل المستهلك

5- الخصخصة تؤدي الى فتح الباب للمستثمر الاجنبي مما يكرس التبعية ويهدد الاستقلال الاقتصادي للبلد

6- الخصخصة ستلغي كل الاهداف الاجتماعيه التي تستهدفها المشاريع العامه اذ ان القطاع الخاص يهدف بالدرجه الاولى الى تعظيم الارباح اما الاداره في القطاع العام فتهدف اساسا الى توفير المنتج او السلعه بغض النظر عن الاسعار

7- عملية الخصخصة لا بد ان يصاحبها موجه من الفساد وظهور طبقات انتهازيه وطفيليه وقد تباع مشاريع القطاع العام باقل من ثمنها

8- الخصخصة ستؤدي الى زيادة البطاله وطرد العماله الفائضه

اقبال القطاع الخاص على شراء المشروعات الحكوميه الناجحه وتجاهل المشروعات الخاسره التي لايتوقع ان تحقق ارباحا مجزيه بعد تحولها للقطاع الخاص (محمد، 1996: 38)

جدول عوائد الخصخصة في دول متعدده

اسم الدوله	عائد الخصخصة	عدد عمليات الخصخصة	الاستثمار الاجنبي	نسبة الاستثمار الاجنبي %
الارجنتين	18355	131	8720	47%
الصين	7033	89	5292	75%
المجر	7957	207	7027	88%
الهند	5205	62	85	1%

اندونيسيا	4014	15	1617	60%
بيرو	4458	90	3209	72%
الفلبين	3417	82	1080	31%
تركيا	3081	145	784	25%
فنزويلا	2510	59	1536	61%
البحرين	1	1	صفر	صفر
مصر	679	23	214	31%
الاردن	15	1	صفر	صفر
المغرب	860	45	247	29%
عمان	55	6	صفر	صفر
الاجمالي	131048	3793	47456	36%

المصدر (31) discussion paper number IFC (international finance corporation)

www.worldbank.org

المبحث الثالث

اثر الخصخصة على الاقتصاد العراقي

مدخل

اتبع العراق منذ بداية 1987 سياسة تحويل ممتلكات القطاع العام الى القطاع الخاص وكانت هذه السياسة تعتمد على اسس غير علمية وليس الهدف منها تطوير القطاع الخاص وابطس مثال على ذلك بيع معمل طابوق في محافظة واسط الى احد الاشخاص المتنفذين من خارج المحافظة والذي قام بدوره بتفكيك هذا المعمل وبيعه على شكل ادوات احتياطية للمعامل الاخرى مما ادى الى حرمان الاقتصاد الوطني والسوق المحلية من مصنع كان يمكن ان تتم خصخصته ولكن بطرق اخرى ذات فائدة .

ان حجم القطاع العام في العراق يعتبر كبيرا اذ يشكل انتاج هذا القطاع حوالي 69% من مجموع الناتج المحلي القائم في عام 1986 (عدا القطاع النفطي)

وهذه النسبة تختلف من قطاع الى اخر اذ تشكل نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي في القيمة المضافة للقطاع الزراعي حوالي 53% وفي الصناعات التحويلية 78% وفي تجارة الجملة والمفرد 47% و 95% في قطاع الخدمات الاجتماعية و 100% في قطاع البنوك والتأمين والكهرباء والماء (عبد الرسول ؛ 1995 : 149)

في الثمانينات كانت المنشآت الحكومية باستثناء المنشآت الزراعية قطاعات حيوية ومربحة في حين واجهت المشاريع الحكومية في القطاع الزراعي خساره بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على الاسعار وبالاخص فيما يتعلق بالسلع مثل المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية

لقد حققت مؤسسات القطاع الاشتراكي في العراق ارباحا عالية حيث يحل صافي تحويل هذه المؤسسات الى ميزانية الحكومة بنسبة تزيد عن 20% من الميزانية الاعتيادية وخطة التنمية القومية وقد تمكنت معظم المنشآت الحكومية من تحقيق مثل هذه الارباح وليس بسبب كفاءتها ونتاجيتها وانما لعوامل اخرى وهي

1- اجراءات الحماية المفرطة ازاء السلع المستوردة المنافسة من خلال تحديد الاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية

2- منع منتجي القطاع الخاص المحليين من الاستثمار في مشاريع تنافسية مشابهة لتلك المنتجة من قبل مؤسسات حكومية

- 3- ابقاء الاجور بمعدلات منخفضة وتحديد الاسعار بما يضمن تحقيق هامش ربح بصرف النظر عن كفاءة وانتاجية المؤسسات العامة
- 4- ضمان انتمان محلي واجنبي للمنشات الحكومية لتمويل عمليات الانتاج والتسويق والخزن
- 5- وفرة السيولة في الاقتصاد وقوة شرائيه عاليه مقابل شحه العرض في السوق

اولا-العوامل التي تحد من سرعة ونجاح الخصخصة

- 1- عدم توفر سوق للاسهم الماليه وعدم وجود سوق ماليه خاصه منظمه
- 2- سيطرة الحكومه على الجهازين المصرفي والمالي
- 3- عدم ثقة القطاع الخاص بالاجراءات المتبعه من قبل الحكومه
- 4- اعتماد المؤسسات الصناعيه على مواد اوليه مستورده وندرة ايرادات العمله الاجنبيه
- 5- عدم وجود شركات استثمار في العراق وضالة حجم الشركات المساهمه والخاصه
- 6- عدم اشراك الجمهور في عملية الخصخصة وعدم تشجيع اقامة شركات مساهمه تستطيع شراء مشاريع صناعيه كبيره
- 7- القدرات والامكانيات الماليه المحدوده لاصحاب رؤوس الاموال المحليين الراغبين بشراء المشاريع المعروضه من قبل الحكومه (Escwai,1991:10)

ثانيا-اليات تنفيذ سياسة الخصخصة

- ان تطبيق الخصخصة يستلزم انشاء منظمه او اداره حكوميه او جهاز له مهام محدده في التطبيق هناك بعض الدول انشأت وزارات للخصخصة والعض الاخر انشأ وحده للخصخصة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء ومن المهام التي تناط بهذه الوزارات
- 1- تحويل الشركات العامه الى شركات قابضه وبعد ذلك تهيئة العمليه للخصخصة حيث يكون للشركات استقلال مالي واداري وذلك لتحسين الاداء بها
 - 2- اعداد برنامج للخصخصة وهو يشمل وضع اطار عام للشركات التي يمكن ادراجها للخصخصة وفق جدول زمني محدد وضمن اعتبارات عديده لاختيار تلك الشركات من حيث وضعها المالي واهميتها في الاقتصاد القومي وغيرها
 - 3- اعتماد تقييم الشركات وتحديد قيمة السهم بها وهذا الاجراء يتم عادة من خلال منظمات حكوميه ومكاتب استشاريه خاصه . ومهمة وزاره او الوحده مراجعة ذلك بالتعاون مع الاجهزه الحكوميه التي تراقب الحسابات في الدوله .
 - 4- اختيار اساليب الخصخصة وهو ما يتعلق با لبيع الكلي او الجزئي للمنشاه العامه الى مستثمر استراتيجي او طرح الاسهم في بورصة الاوراق الماليه او البيع للعاملين وغيرها
 - 5- مساعدة الشركات العامه المتعثره وذلك عن طريق اعاده هيكلتها وفي اطار تهيئتها للخصخصة (Escwai,1991:15)

ثالثا- اثر الخصخصة على العماله

- يعد تاثير الخصخصة على العماله من اهم مشاكل الخصخصة الاجتماعيه وذلك اذا ماكان هناك تاثير سلبي على العماله حيث ان ذلك قد يؤدي الى عواقب سياسيه داخلية . والسؤال الذي يطرح نفسه هل حدث استغناء عن العمال او بطلاله في الدول التي طبقت الخصخصة والجواب هو نعم حدث استغناء نتيجة للخصخصة لاسباب كثيره ففي سيرلانكا تم الاستغناء عن 22 الف عامل في قطاع المواصلات .

في بنغلادش نحو 7% من العمال تم الاستغناء عنهم وفي المانيا الشرقية ظهرت بطالة بنسبة 30 – 40 % نتيجة فقد ثلاثه ونصف مليون وظيفه من بين تسعه ونصف مليون كانت موجوده قبل الخصخصة .

وفي بعض دول افريقيا ادت الخصخصة الى ازالة مايسمى بالعماله الوهميه (ghost workers) اي الموجودين على لائحة المرتبات ولايعملون شيئا الا انه رغم ذلك فقد كان هناك العديد من الوسائل لمعالجة قضية العمال في اطار الخصخصة فهناك اسلوب تخصيص نسبه من اسهم الشركات العامه تباع الى العاملين بها بأسعار مخفضه .

في بلغاريا تم تخصيص 20% من اسهم الشركات لبيعها للعاملين بتخفيض نسبته 50% من قيمة السهم وهناك اساليب اخرى تم استخدامها في العديد من الدول لحماية العاملين ومن هذه الدول اندونيسيا عندما حددت فترة خمس سنوات الاولى في الخصخصة عدم الاستغناء عن العاملين وفي باكستان فترة سنة واحده بعد البدء ببرنامج الخصخصة كما تم السماح لانشاء اتحادات العمال وتمكينهم من شراء اسهم شركه او جزء من شركه هذا بالاضافه الى اعاده تدريب العاملين لاحاقهم بوظائف جديده .

وفي تجربة مصر لحماية العمال نتيجة الخصخصة قامت الحكومه بانشاء صندوق اجتماعي للتنميه في عام 1991 ليساهم في خلق فرص عمل جديده واتاحت الدوله للعمال شراء شركات بالكامل او اسهم في شركات اخرى وذلك من خلال اتحادات العمال وقدمت مكافآت ماليه مجزيه لمن يترك الخدمه مبكرا تتراوح قيمتها ما بين 12 – 35 الف جنيه (المكتب الفني لقطاع الاعمال في مصر 1997)

رابعاً- الخصخصة في قطاعات مختلفه

أ- الخصخصة في قطاع مياه الشرب والمرافق الصحيه water and sanitation ان سكان عديد من المدن في الدول الناميه يعانون من الحرمان في التزود بصدر مأمون ومضمون لمياه الشرب ، وفي الدول الناميه يلاحظ ضعف تمويل وتشغيل قطاع المياه فالإيرادات التي تحصل عليها المشآت العامله في هذا المجال لاتغطي اكثر من 35% من التكاليف كما تزداد كثافة العمال في هذا القطاع حيث قدر البنك الدولي ان المستلزمات الماليه السنويه للدول الناميه للتزود بمياه شرب صحيه تصل الى 60 مليار دولار على مدى العقد القادم . the world bank finance and development (F: D)private capital in water and sanitation

ان مساهمة القطاع الخاص في قطاع المياه والمرافق الصحيه مازالت محدوده في الدول الناميه حيث تصل الى نحو 18% مقارنة بنحو 30% في قطاع الاتصالات ففي شيلي وهي تعد في طليعة الدول التي طبقت الخصخصة مازالت خصخصة قطاع المياه محدوده

(الامم المتحده، 1999:19)

ب- الخصخصة في قطاع الطرق

اتسع نطاق الخصخصة في قطاع الطرق بشكل ملحوظ في الاونه الاخيره بعد ان كانت قاصره على عدد من دول العالم ويرجع ذلك لادراك الدول مدى جدوى عملية الخصخصة في هذا القطاع الحيوي والخصخصة في قطاع الطرق السريعه اما ان تكون لانشاء طرق جديده او خصخصة لطرق قديمه وقائمه بالفعل بغية تجديدها وادارتها بكفاءه ويأتي عائد تشغيل هذه الطرق من الرسوم المدفوعه من خلال المركبات المختلفه التي تستخدمها وتتفاوت هذه الرسوم من سياره لاخرى فرسوم السيارات الصغيره ليست كرسوم الشاحنات والحافلات .

وتستخدم في خصخصة الطرق عدة وسائل اهمها :

Build-Operate-Transfer

ا- الانشاء والتشغيل والتحويل (BOT)

Build-Own-Operate-Transfer

ب- الانشاء والتملك والتشغيل والتحويل BOOT

Build-Own-Operate

ج- الانشاء والتملك والتشغيل (BOO)

Build-Lease-Transfer

د- الانشاء والايجار والتحويل (BLT)

هـ- التصميم والتمويل والانشاء والتشغيل (DBFO) Design-Build-Finance-Operate
و- التصميم والانشاء والتشغيل والصيانة (DBOM) Design-Build-Operate-Mantain
Finance-Design-Build-Operate-Mantan (FDBOM) ز- التمويل والتصميم والانشاء والتشغيل والصيانة
(WWW.PRIVATIZATION.COM /PWATCH.HTML 1997)

ج- خصخصة قطاع الطاقة الكهربائي
ان الصناعات في قطاع الطاقة الكهربائي تمر بعدة مراحل هي توليد الطاقة والنقل والتوزيع على الشبكات الرئيسية والفرعية ثم يصل التيار الكهربائي الى المستهلك ويمكن ان تجري الخصخصة في احدى هذه المراحل وذلك بناء على الاتفاق ما بين الحكومه والقطاع الخاص وتستخدم في خصخصة قطاع الكهرباء عدة وسائل مثل البيع المباشر للقطاع الخاص كما حدث في المملكة المتحدة والمجر وجمهورية التشيك ، او نظام الامتياز طويل الاجل كما في الفلبين كذلك استخدم نظام (BOT) في مصر وسلطنة عمان .

خامسا- مجالات جديده شملتھا الخصخصة
طالت عمليات الخصخصة مجالات جديده وربما كانت مستغربه مثل خصخصة السجون ومساكن الايواء للقوات المسلحة ولكن هذه المجالات تندرج تحت مجال الخدمات العامه للدولة ويرصد لها في الموازنه العامه للدولة والهدف من خصخصتها هو تخفيف العبء المالي عن كاهل الميزانيه وهنا يسمح للقطاع الخاص بالولوج الى هذه المجالات بان يقوم بالاستثمار في اعمال البنيه الاساسيه وتكون وسائل الخصخصة محدده وهي اما البناء والتشغيل او التعاقدات الخاصه بصيانة المباني او التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بالبناء ثم التاجير للدولة .
ففي الولايات المتحده تم خصخصة السجون في ولايتين هما اركنسو ومنيسوتا في الولايه الاولى قامت السلطات بتوقيع عقد مع احدى الشركات الخاصه لبناء وتشغيل اول سجنين قطاع خاص والاثنان بسعة 600 سرير وبتكاليف مقدارها 39 مليون دولار والتمويل من جانب الولايه يتم من خلال سندات معفاة من الضرائب وهذه السندات خاصه بمزارع سجون الولايه والتي تدر عائد يقدر باكثر من اربعة ونصف مليون دولار سنويا (WWW. PRIVATIZTION) مصدر سابق

المبحث الرابع اثر الشركات الصناعيه الخاسره على الموازنه الفدراليه في العراق

مدخل

الموازنة العامة للدولة خطة مالية تقديرية لفترة مقبله تعكس من خلالها الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة من خلال برامجها في تقديم الخدمات العامه وهي اداة السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية وهي برنامج العمل الحكومي لسنة واحده ومن خلال هذه الخطة تتضح ملامح السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ولو تفحصنا موازنه العراق الفدراليه للسنوات 2003-2010 سنجد ان العراق يعاني من عجز في الموازنه العامه يتصاعد من سنة الى اخرى وذلك لاسباب عديده منها ان الايرادات هي فقط من القطاع النفطي وتشكل نسبة 97% من إيرادات العراق السنويه وهذه الإيرادات لاتعادل النفقات المتزايدة للبلد ومن النفقات التي تساهم بحصول العجز هي الاعانات التي تقدم الى شركات القطاع الصناعي وبطبيعة الحال هذه الشركات خاسره ولو لم تكن خاسره لما قدمت لها الاعانات لغرض تسديد رواتب منسبيها التي لاتستطيع تسديدها .

يرى الباحث ان خصخصة شركات القطاع الصناعي وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص يساهم في رفع العبء عن الموازنه العامه للدولة من جانب ومن جانب اخر مساعدة الشركات من خلال السير في ركاب اقتصاد السوق على ان يكون تحويلها من القطاع العام الى القطاع الخاص وفق اساليب خصصه اثبتت نجاحا في الدول التي طبقتها وفي الجدول الذي سيعرض لاحقا والذي سنقوم بتحليله يتم ملاحظة المبالغ التي تقدم لشركات القطاع الصناعي في العراق وهي على شكل اعانات تثقل كاهل الموازنه العامه للدولة سنويا دون وجود حلول ناجعه من قبل الدولة لمواجهة العجز المتزايد في الموازنه والذي بدوره يؤثر من خلال زيادة الدين العام الذي يكبل الدولة ويؤثر على مسار التنمية الاقتصادية في العراق

اولا- جدول لتمويل وزارة المالية العراقيه للشركات الخاسره في القطاع الصناعي العراقي خلال السنه الماليه 2004

ت	اسم الشركه	مبلغ التمويل بالدينار العراقي
1	الشركه العامه للحديد والصلب	11377694000
2	الشركه العامه للسمنت العراقيه	637836000
3	الهيئه العامه للتدريب والتاهيل	1004823000
4	الشركه العامه لصناعة الالبسه	5603081200
5	الشركه العامه للصناعات الانشائيه	6128280000
6	الشركه العامه للسمنت الشماليه	449799000
7	الشركه العامه للصناعات النسيجيّه /الحله	5334029200
8	الشركه العامه لصناعة السيارات	5651532000
9	شركة الفرات العامه للصناعات الكيماويه	3588069000
10	الشركه العامه للصناعات الميكانيكيه	7420800000
11	الشركه العامه للصناعات المطاطيه	2440860000
12	الشركه العامه للمنظومات	1625900000
13	المعهد التخصصي للصناعات الهندسيه	584980000
14	الشركه العامه لصناعة منتوجات الالبان	3031191000
15	شركة 17 نيسان	1465820000
16	المديرية العامه للتنمية الصناعيّه	376939000
17	شركة ابن سينا العامه	124622000
18	الشركه العامه للتصاميم	2129874000
19	الشركه العامه لصناعة	1249360000

	الحراريات	
2447440000	شركة الصمود العامه	20
1851460000	شركة ذات الصواري للصناعات الكيمياويه	21
6579840000	الشركه العامه للصناعات الكهربائيه	22
4959690000	الشركه العامه للصناعات الجلديه	23
208926000	الهيئه العامه للبحث والتطوير الصناعي	24
1337761000	الشركه العامه للسجاد اليدوي	25
430748000	الشركه العامه لصناعة الاسمده الشماليه	26
5962047000	شركة اور العامه	27
5305980000	شركة نصر للصناعات الكيمياويه	28
4749314000	الشركه العامه لصناعة الاطارات	29
7447480000	الشركه العامه للصناعات النسيجييه واسط	30
301306000	الشركه العامه لكبريت المشراق	31
5266700000	الشركه العامه للفوسفات	32
1268461000	الشركه العامه لصناعة الادويه نينوى	33
4915600000	الشركه العامه لصناعة الاسمده الجنوبيه	34
4121387200	الشركه العامه لصناعة البطاريات	35
13104964600	الشركه العامه للصناعات القطنيه	36
1757120000	شركة الزوراء العامه	37
2319920000	شركة الفارس العامه	38
1976600000	المنشاه العامه للمسح الجيولوجي	39
4345320000	الشركه العامه لصناعة الزجاج	40
7977300000	الشركه العامه للزيوت النباتيه	41
2950815000	الشركه العامه لصناعة الادويه سامراء	42
7169641000	الشركه العامه للصناعات الصوفيه	43
223521131	الشركه العامه لنظم المعلومات	44
5590815000	الشركه العامه للتبوغ والسكائر	45
3600320000	الشركه العامه للمعدات الهندسيه	46

47	الشركة العامة للتصميم والانشاء	1211700000
48	مصنع بغداد لللاثاث	530970000
49	شركة دياالى للصناعات الكهربائيه	5226218000
50	الشركة العامة للصناعات البتروكيمياويه	8528460000
51	الشركة العامة للصناعات الورقيه	10154700000
52	الشركة العامة لصناعة السكر	3957000000
53	شركة التحدي العامه	756900000
54	شركة ابن ماجد العامه	1761660000
55	شركة الشهيد العامه	1673400000
56	شركة الاخاء العامه	4214100000
57	شركة المنصور العامه	767880000
58	شركة النعمان العامه	828340000
	المجموع الكلي	214952139331

المصدر (كتاب رسمي صادر من وزارة الصناعة الى الشركات العامه بالرقم 12626 في 2005/6/1)

ثانيا- دراسته تحليليه للجدول اعلاه

ان مجموع المبالغ التي انقتها وزارة المالىه للشركات العامه والتي هي بمجملها خاسره للسنة المالىه 2004 بلغت مئتان واربعه عشر مليار وتسعمائة واثنان وخمسون مليون ومائه وتسعه وثلاثون الف وثلاثمائه وواحد وثلاثون دينار عراقي أي مايعادل بالدولار بحدود مائه وثمانون مليون دولار لسنه واحده فقط علما ان وزارة المالىه استمرت بصرف هذه المبالغ للشركات للسنوات اللاحقه وحتى عام 2010 وهي مستمره وذلك لكون هذه الشركات لاتستطيع صرف رواتب منسيبها لعدم قدرتها على الانتاج والحصول على الايرادات ولاسباب كثيره والمهم ان نلاحظ مقدار مايتم انفاقه سنويا من خلال الموازنه العامه للدوله دون وجود مردود ايجابي يحرك الاقتصاد الوطني وان هذه الشركات هي عبء ثقيل على كاهل الدوله مما يستوجب التفكير جديا بالتخلص من هذه الشركات من خلال خصصتها ولكن ليس بالطريقه التي تجعل العاملين في هذه الشركات دون عمل ويرى الباحث ان الطريقه المثلى التي يجب تطبيقها في العراق هي الطريقه التي استخدمتها تشيلي في الخصصه وهي البيع للعاملين والاداره والتي اشرنا لها في متن البحث علما ان المبالغ تنزايد من سنه الى اخرى وذلك بسبب الاعداد المتزايدة من العاملين والتي تقوم الشركات بتوظيفهم بسبب قرارات سياسيه واداريه على الرغم من توقف الكثير من هذه الشركات عن العمل ولسنوات طويله والشركات العامله لاتستطيع الايفاء بالتزاماتها تجاه رواتب واجور العاملين فيها

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ان السبيل للتخلص من الشركات الخاسره هو من خلال خصخصة هذه الشركات على اسس منطقيه تحفظ حقوق العاملين
- 2- التخلص من الفساد الاداري والمالي والمحسوبيه ياتي من خلال خصخصة القطاع العام
- 3- هدر الاموال العامه المنفقه في الموازنه العامه للدوله وعدم نمو الاقتصاد الوطني
- 4- التحول الى اقتصاد السوق لايمكن ان ينهض به الا القطاع الخاص من خلال المنافسه التي تؤدي بالضروره الى خفض الكلف
- 5- ان الاسلوب الامثل للخصخصة في العراق هو البيع للعاملين من خلال طرح اسهم تلك الشركات للبيع في سوق الاوراق الماليه وبتخفيض من قبل الدوله للعاملين فيها
- 6- من خلال الخصخصة يمكن التخلص من البطاله سواء كانت تلك البطاله مقنعه او غير مقنعه
- 7- المبالغ التي تقدم من قبل وزارة الماليه كإعانات الى شركات القطاع الصناعي تساهم بزيادة العجز في الموازنه الفدراليه في العراق

التوصيات

- 1- خصخصة القطاع العام باسلوب تدريجي من خلال تشكيل هيئه مستقله للخصخصة تكون مرتبطه بأعلى سلطه تنفيذيه في الدوله
- 2- احواله كبار السن من العاملين والمدراء على التقاعد وتاهيل العاملين الاخرين من خلال تدريبهم لاشغال اماكن جديده تكون رافد للاقتصاد الوطني تساعد في نموه
- 3- يوصي الباحث باتباع اسلوب الخصخصة الذي تم اتباعه في شيلي من خلال بيع الشركات الى العاملين والاداره
- 4- خلق مناخ فكري للخصخصة من قبل الدوله من خلال الاعلانات والبرامج التلفزيونيه لايجاد وعي جماهيري حول موضوع الخصخصة
- 5- ايجاد سبل ووسائل اخرى من قبل الباحثين للحد من سلبيات الخصخصة في الجانب الاجتماعي
- 6- البدء بمحاولة خصخصة الشركات التي تنقل كاهل الموازنه العامه للدوله والنظر الى تجربه ومحاولة تعميمها ان نجحت

المصادر

المصادر العربيه

- 1- محمد, حسن خليل ، دور البورصات في تحقيق استراتيجيه الخصخصة الطبعه الاولى ابو ظبي 1996
- 2- البشاري ،احمد، الاصلاحات الاقتصاديه في الجمهوريه اليمنيّه . مجله الثوابت العدد 16 ، 1999
- 3- عبدالرسول ، فائق ,التخصيصيه والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربيه 1995
- 4- النجار ، سعيد, الاصلاح الاقتصادي في الدول العربيه حاله مصر ، المغرب ، 1995
- 5 شحاته، ابراهيم, برنامج للغد ، تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير ،القاهره ، دار الشرق 1990

- 6- يسري ، عبد الرحمن ,التحول الى القطاع الخاص في مصر – لماذا ، بحث مقدم الى المؤتمر المشترك الاول ، اساليب و استراتيجيات التحول 1992
- 7- مرعي ، عبد الحي ,المحاسبه الماليه ، بيروت ، الدار الجامعيه للطباعه والنشر 1988
- 8- العسلي ، سيف , دراسه مقدمه لندوة الخصخصة ، صنعاء 1995
- 9- عجلان,صبري احمد ، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربيه 1996
- 10- هانكي ، ستيف ,تحويل الملكيه العامه الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصاديه ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، القاهره ، دار الشرق ، 1990
- 11- الشركه السعوديه للابحاث والتسويق ،مجلة المجله ، العدد 403 لندن 1987
- 12- المنجي ، بودواره ,تخصيص المؤسسات العموميه في تونس ، 1992
- 13- باجمال ، عبدالقادر , مفاهيم واتجاهات الخصخصة في الاقتصاد اليمني ، مجلة الثوابت ، 1998
- 14- الامم المتحده ، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا ، اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه لغرب اسيا ، 1999
- 15- الصادق ، علي توفيق واخرون ، التخصيص في اطار التنميه القضايا والمضامين ، 1999
- 16- الامم المتحده ، تقرير التنميه البشريه ، 1993
- 17- سلامة، رمزي علي ، التجربه البريطانيه في الخصخصة ، بحث مقدم الى المؤتمر العربي المشترك الاسكندريه ، 1992
- 18- المكتب الفني لقطاع الاعمال في مصر ، بحث مقدم الى المؤتمر المشترك الاول ، استراتيجيات واساليب التحول ، الاسكندريه 1992
- 19- الميداني ، ايمن عزت ، الخصخصة في قطاع الاعمال التجربه المصريه ، 1995

المصادر الاجنيه

- 1-Medsen pirie , dismantling the state ; theory of practice of privatization national center for policy analysis 1985
- 2- Peter,j,grace.burning money.the waster of your tax. Macmillan .Newyourk,1984
- 3- Escwai,Assessment of the electric power sector in selected 1997
- 4- www.privatization.com, pwatch.html

الكتب الرسميه

كتاب صادر من وزارة الصناعه والمعادن بالرقم 12626 في 2005/6/1 الى الشركات الصناعيه بمبالغ الاعانات لسنة 2004